



محمد عبد الصادق  
السعيدي  
رئيس اللجنة



عبد الرحمان قنديلة  
مقرر الموضوع

## الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة

من أجل مقارنة أكثر ملاءمةً، مبتكرةً ودائمةً،  
مستدامة، وذات بُعدٍ ترايبى

يتناول هذا الرأي، الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار إحالة ذاتية، موضوع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية الفلاحية والقروية بالمغرب. ويحاول هذا الرأي تسليط الضوء على دور هذا النمط الإنتاجي ضمن السياسات الفلاحية والقروية، وتحليل التحديات التي يواجهها، واقتراح توصيات تروم تعزيز استدامته الاقتصادية والنهوض بوظائفه الاجتماعية والبيئية. وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس بالإجماع على هذا الرأي خلال دورتها العادية، المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2024.

تتركز أنشطة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة أساساً في الاستغلاليات الفلاحية التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات، والتي تشكل حوالي 70 في المائة من إجمالي الاستغلاليات الفلاحية. وتساهم هذه الفلاحة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للأسر القروية، كما تمكن من تصريف فائض الإنتاج في الأسواق الأسبوعية وأسواق القرب.

وعلاوةً على دورها الإنتاجي، تضطلع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بعدة وظائف أخرى. فعلى الصعيد الاجتماعي، توفر هذه الفلاحة فرص شغل لنسبة مهمة من الساكنة النشيطة الفلاحية التي تتكون في معظمها من عاملات وعاملين عائليين، إذ يشتغل ما يقرب من 50 في المائة من اليد العاملة الفلاحية في استغلاليات تقل مساحتها عن 3 هكتارات، وهو ما يساهم في الحد من الهجرة القروية ويشجع على استقرار الساكنة. أما على المستوى المجتمعي، فإن الفلاحين الصغار والمتوسطين يحملون مهارات متوارثة وممارسات محلية تساهم في الحفاظ على السلالات الحيوانية والأنواع النباتية المستوطنة، ويعملون على استمرارها وتناقلها عبر الأجيال. وأخيراً، وعلى المستوى البيئي، تضطلع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بدور محوري في المحافظة على النظم البيئية، من خلال مساهمتها في التدبير المستدام للموارد الطبيعية وتعزيز قدرة الاستغلاليات الفلاحية على الصمود.

وعلى الرغم من أن الاستغلاليات الصغيرة والمتوسطة التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات تمثل حوالي 70 في المائة من مجموع الاستغلاليات الفلاحية، فإن أدوارها وآثارها لا يتم تمييزها وتطويرها بالقدر الكافي ضمن استراتيجيات التنمية الفلاحية والقروية.

وقد تزايدت حالياً حدة التحديات التي تواجهها الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح تطورها وقدرتها على الصمود رهينين بجملة من العوامل، منها التغيرات المناخية، وارتفاع أسعار المدخلات، واضطراب سلاسل التوريد، بالإضافة إلى الطابع المجزأ للأراضي. وإلى جانب ذلك، فإن ضعف انتظامها في إطار هياكل منظمة يحد من فعاليتها. كما أن هذا النقص على مستوى التنظيم، إلى جانب الحجم المفرط للوسطاء، يؤدي إلى ممارسات المضاربة التي تلحق الضرر بصغار المنتجين، لا سيما عند تسويق فائض إنتاجهم.

كميات كبيرة من المياه، من قبيل الزعفران، والأركان، والكبار، والصابار، بالإضافة إلى النباتات العطرية والطيبية. ومن شأن ذلك أن يكمل الزراعات التقليدية مثل الحبوب (القمح، الشعير)، والخضروات، والأشجار المثمرة، وكذا أنشطة تربية الماشية (الأغنام، الماعز...)، وتربية النحل، وغير ذلك؛

◀ تعزيز انتظام الاستغلاليات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة في إطار تعاونيات ومجموعات ذات نفع اقتصادي وجمعيات، من أجل تعضيد مواردها وتحسين قدرتها التفاوضية، والاسترشاد بالتجارب الناجحة على الصعيد الوطني والدولي في مجال التنظيم الفلاحي. وسيمكن هذا الانتظام من تقليص حجم وأثر الوسطاء، وتسهيل تطوير مسارات تسويق قصيرة والنهوض بتجارة القرب، بما يتيح للاستغلاليات العائلية ولوجا أفضل إلى الأسواق المحلية والجهوية؛

◀ تعزيز تحويل المنتجات، لا سيّما ذات الأصل الحيواني المتأتمية من الاستغلاليات العائلية الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تشجيع إنشاء وتطوير وحدات صناعية محلية صغيرة. وستتيح هذه الوحدات تأمين الإنتاج المحلي، وتعزيز مسارات التسويق القصيرة، وإنعاش الاقتصاد القروي؛

◀ تهيئة فضاءات رعوية في إطار تعاوني، لفائدة الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين، مع الحرص على استغلالها وفق مبدأ التناوب، وذلك بما يكفل المحافظة على الموارد النباتية وتجنب الرعي الجائر مع ترصيد التجارب الناجحة في هذا المجال؛

◀ مواصلة وتعزيز دعم برنامج المحافظة على السلالات المحلية، بما يستهدف الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة لا سيّما فيما يتعلق بالأغنام، والماعز، وبعض سلالات الأبقار ذات المردودية العالية، في مجالاتها الترابية. كما يتعين العمل على تقوية قدرات الفلاحين في مجال تربية الماشية، وتشجيع عملية التهجين بشكل مؤطر مع سلالات مستوردة ذات مردودية مرتفعة وملائمة للظروف المحلية، وذلك للإسهام بفعالية في إعادة تشكيل القطيع الوطني والارتقاء بجودته؛

وعلاوة على ذلك، فإن المعارف والمهارات المحلية والموروثات في مجال الفلاحة الإيكولوجية، كما تحافظ عليها الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مساهماتها البيئية، لا سيّما في حماية التربة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، ومكافحة التعرية والتصحّر؛ كلها وظائف لا تحظى بعد بما يكفي من الاعتراف والتشجيع.

انطلاقاً من هذا التشخيص، يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أهمية جعل الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة أولوية استراتيجية ضمن السياسات الفلاحية والقروية الوطنية، اعتباراً للوظائف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تضطلع بها، والتي يُمكن تطويرها بالرهان على هذا النمط الفلاحي.

إن الطموح المنشود هو تحويل الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة إلى قطاع أكثر إنتاجية وإدماجاً واستدامة، وذلك من خلال تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة وقدرتها التفاوضية في الأسواق، ومساهمتها في استقرار الساكنة القروية وتحسين الدخل والحفاظ على النظم البيئية.

ولبلوغ هذه الغاية، يوصي المجلس بوضع خطة عمل خاصة بهذا النمط الفلاحي تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل مجال ترايب. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة إجراءات للدعم يتجاوز نطاقها الأنشطة الفلاحية لتشمل مواصلة تطوير البنيات التحتية الملائمة، وتويع الأنشطة المدرة للدخل، وتحسين الولوج إلى الخدمات العمومية. وتتوخى هذه التدابير المتكاملة تعزيز قدرة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة على الصمود، بما يمكنها من الاضطلاع بوظائفها متعددة الأبعاد على أكمل وجه، مع ترسيخ استقرار ساكنة الوسط القروي التي تعيش أساساً من الفلاحة داخل مجالاتها الترابية.

من هذا المنطلق، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات، نذكر منها:

◀ تشجيع الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين على اعتماد ممارسات فلاحية مستدامة، من قبيل تناوب المحاصيل والبذر المباشر والترشيد الأمثل للري وتويع الزراعات؛

◀ العمل، حسب خصوصيات كل منطقة إيكولوجية فلاحية، على تشجيع تطوير زراعات قادرة على الصمود وذات قيمة مضافة عالية ولا تستهلك

◀ حماية الاستغاليات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة من عمليات التقسيم المفرط، وذلك من خلال إرساء إطار خاص لتدبير الوعاء العقاري الفلاحي، يستند إلى نموذج ملائم للواقع المحلي، مع الاسترشاد بالتجارب الدولية الناجحة في هذا المجال؛

◀ الاعتراف بالوظائف البيئية للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة وتثمينها، من خلال إدماج مساهماتها لفائدة النظم البيئية في السياسات الفلاحية والقروية وتطوير آليات مالية مشجعة لدعم المبادرات الرامية إلى صيانة المناظر الطبيعية، ومكافحة التصحر، والحفاظ على التربة، وحماية التراث الطبيعي والثقافي.

◀ تعزيز آلية الاستشارة الفلاحية لفائدة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، من خلال رفع ملموس لعدد الموارد البشرية لتدارك الخصائص المسجل، وتحسين جودة المواكبة المقدمة في هذا الميدان. ويتطلب ذلك توظيف كفاءات مؤهلة (من مهندسين وتقنيين مختصين وغيرهم)، بالإضافة إلى تطوير الشبكات والمنصات الرقمية وحلول الذكاء الاصطناعي الفلاحي التي تتيح متابعة كل حالة على حدة، وتضمن القرب من المستفيدين، وتستجيب لخصوصيات واحتياجات المجالات الترابية في اختلافها وتنوعها؛

◀ تحسين ولوج الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين إلى التمويل، من خلال تطوير آليات مبتكرة وملائمة لاحتياجاتهم (التمويل التضامني، إعانات ومساعدات قائمة على الاستهداف، وغير ذلك)، وذلك من أجل دعم أنشطتهم، وتشجيع الاستثمار في التجهيزات الفلاحية العصرية، والاستعمال الأمثل للمدخلات؛